أحكام الاسم المنقوص في العربية

الأستاذ الدكتور علي بن محمد أحمد الشهري

جامعة أم القرى /كلية الآداب / قسم اللغة العربية /المملكة العربية السعودية

الملخص:-

يلقي هذا البحث الضوء على أحكام الاسم المنقوص في العربية في حال التعريف بأل، وفي حال الإضافة، وفي حال التنكير، في الوقف والوصل، حيث يعرض الباحث الآراء المعروفة والمشهورة والغريبة في إعراب هذا الاسم ، ثم يذكر مذاهب العرب والنحويين وأحكامهم وقواعدهم التي وضعوها لهذا الاسم في الوصل والوقف، والنداء، والترخيم، والنسب، والتسمية، ثم نذكر ما جرى من الأسماء مجرى المنقوص، ثم نذكر خروج هذا الاسم عن الأصل في ضرورة الشعر ، وذلك لنتبين هل كانت أحكام النحويين تمثل الواقع اللغوي، أم أن القراءات القرآنية وشواهد الشعر قد جاءت على خلاف ما قعدوا له، ورأوه الأجود والأقيس، وقد اقتضت طبيعة البحث أن يَكون في ثمانية مباحث تسبق بِمُقدمة وَتَمْهيد، وتتلوها خاتِمة وقائمة بِالمصادر والمراجع.

كلمات مفتاحية:

الاسم المنقوص، الوصل، الوقف، التنكير، الضرورة، قاض، القاضي.

The Cases of Imperfect Noun in Arabic

Assistant Professor Dr. Ali bin Mohammed Ahmed Al-Shehri

Umm Al-Qura University/College of Arts/Department of Arabic Language/Kingdom of Saudi Arabia

Abstract:

This research sheds some light on the cases of imperfect noun in Arabic when it is defined by using the definite article 'al' (the), being added to anther name (addition), indefinite, stoppage, and relation. Therefore, the researcher demonstrated the famous and infamous views in analyzing this noun. The Arabic grammatical methods and rules set for that noun in cases of relation and stoppage, calling, elision, relation, and calling were explained. The researcher also mentioned the nouns that are similar to the imperfect noun then explicated the nouns that are changed for the sake of poetic meter. All these processes were discussed to ensure that the rules of the Arab grammarians have reflected lingual reality. Additionally, the analysis of the imperfect noun facilitated recogising whether the Quranic readings and poetic rules might be different from what they believe to be the perfect and the most accurate forms. The present research included the following chapters, an introduction, preface, a conclusion and bibliography.

Keywords: imperfect name, relation, stoppage, indefinite, necessity, judge and the judge

المقدمة:-

إنَّ لهجات العرب في الاسم المنقوص في العربية كثيرة ومتشعبة، وتختلف باختلاف حاله في الوقف والوصل، في حال تعريفه بـ(أل)، وفي حال الإضافة، وفي حال التنكير، ولذا رأى الباحث أن يجمع كل هذه الأحكام في إعراب هذا الاسم عند العرب، ويبين ما كان معروفا منها ومشهورا أو ما كان غريبا ومطرحا.

ولما كانت مذاهب النحويين وأحكامهم وقواعدهم التي وضعوها لهذا الاسم كثيرة جدا، فإننا رأينا أن نلم شتاتها في هذا البحث، لنرى اختلافهم في وصفه في الوصل والوقف، والنداء، والترخيم، والنسب، والتسمية، ثم نذكر ما جرى من الأسماء مجرى المنقوص في كلام العرب، ثم نذكر خروج هذا الاسم عن الأصل في ضرورة الشعر ، وذلك لنتبين هل كانت أحكام النحويين تمثل الواقع اللغوي، أم أن القراءات القرآنية والشواهد الشعرية قد جاءت على خلاف ما قعدوا له، ورأوه الأجود والأقيس.

والكلام عن هذا الاسم مبثوث في كتب النحويين، بدءً بسيبويه، فلا يكاد يخلو كتاب نحوي من الحديث عنه، وإن كانت تختلف بين التفصيل أو الإجمال، وعملنا في هذا البحث هو جمع هذه الأحكام وترتيبها وتصنيفها حتى يسهل على الباحث مراجعتها لدقة الأحكام وتشعبها وكثرتها.

وقد اتبع الباحث في دراسة هذا البحث المنهج الوصفي، حيث تتبع أحكام هذا الاسم في كل حالاته، وذكر آراء النحويين واختلافاتهم، ورجح ما كان بحاجة إلى ترجيح.

واقتضت طبيعة البحث أن يَكون في ثمانية مباحث، تسبق بِمُقدمة وَتَمْهيد، وتتلوها خاتِمة وقائمة بِالمصادر والمراجع، وقد جاءت المباحث على النحو الآتي:

أولاً: حكم الاسم المنقوص النكرة في الوقف.

ثانيًا: حكم الاسم المنقوص المعرف بأل في الوقف.

ثالثًا: الوقف على (قاضٍ) في النداء.

رابعًا: الوقف على المنقوص المضاف، نحو: (قاضي مكة).

خامسًا: ترخيم (قاضون).

سادسًا: التسمية بقاضٍ وبجوارٍ.

سابعًا: النسب إلى الاسم المنقوص.

ثامنًا: ما جرى من الأسماء مجرى (قاضٍ).

تاسعا: خروج بعض الأسماء المنقوصة عن الأصل.

التمهيد

تعريف الاسم المنقوص:

يعرف النحويون الاسم المنقوص بأنه ما كان في آخره ياء خفيفة قبلها كسرة وذلك نحو القاضي و الداعي[١].

وقول النحويين: (كل اسمٍ) للاحتراز من الفعل، لأن نحو: (يقضي) لا يسمى منقوصًا[٢].

وقولهم: (قبلها كسرة) للاحتراز من الياء التي قبلها ساكن، نحو: (ظبيٍ)، و(كرسِيّ)، فإنه لا يسمى منقوصًا؛ ولذا يجري مجرى الصحيح في الوقف، كما يجري مجراه في تحمل حركات الإعراب، وحكمه كحكمه في الوقف والوصل[٣].

سبب تسميته بالمنقوص:

لم تكن هذه التسمية عند النحويين المتقدمين خاصة بالاسم بالمنقوص، فسيبويه سمّى المقصور منقوصا، في أكثر من موضع، يقول:" هذا باب تثنية ما كان من المنقوص على ثلاثة أحرف.

اعلم أن المنقوص إذا كان على ثلاثة أحرف فإن الألف بدل، وليست بزيادة كزيادة ألف حبلى"[٤]

وقد أشار ابن ولاد إلى هذا، يقول:" فأما المقصور الذي يسمى منقوصا..." [٥] ، وكان ابن المؤدب يطلق (المنقوص) على الفعل المعتل العين، يقول:" وسمي منقوصا لنقصان الواو منه في الأمر، نحو: قُل"[٦] ، لكن هذا الاسم اصبح خاصا بالاسم الذي في آخره ياء خفيفة قبلها كسرة، وذلك نحو القاضي والرامي، وقد ذكر النحويون المتأخرون أن هذا الاسم سمي منقوصًا لسببين:

الأول: أن الحذف يلحق آخره، نحو: (قاضٍ)، فجرى مجرى (يدٍ) و(دمٍ)، وذلك منقوص بحذف لامه[٧].

الثاني: أنه نقص حركتي الرفع والجر، في المعرفة والنكرة، فقالوا في النكرة في الوصل: هذا قاضٍ يا فتى، ومررت بقاضٍ يا فتى، والأصل هذا قاضيّ، ومررت بقاضيّ، وقالوا في المعرفة: جاء القاضي، وذهبت إلى القاضي، والأصل: جاء القاضيُ، وذهبت إلى القاضيِ، يقول ابن بابشاذ: "ولذلك سمي منقوصًا؛ لأنه نقص حركتين، وبقي فيه حركة واحدة، وهي الفتحة في حال النصب"[٨]

وقد استثقلوا الضمة والكسرة على الياء في الاسم المنقوص إذ كان نكرةً، فحذفوهما، فبقيت الياء ساكنة، والتنوين ساكن، فحذفوا الياء لالتقاء الساكنين، وكانت الياء أولى بالحذف من التنوين لوجهين:

الوجه الأول: أن الياء إذا حذفت بقي في اللفظ ما يدل عليها، وهو انكسار ما قبلها، إذ الكسرة من الياء، بخلاف التنوين، فإنه لو حذف لم يبق في اللفظ ما يدل على حذفه، فلما وجب حذف أحدهما كان حذف ما في اللفظ دلالة على حذفه أولى[٩].

و الوجه الثاني: أن التنوين دخل لمعنى، وهو الصرف، وأما الياء فليست كذلك، فلما وجب حذف أحدهما كان حذف ما لم يدخل لمعنى أولى من حذف ما دخل لمعنى[١٠].

فالاسم المنقوص تنقص منه الضمة والكسرة في الرفع والجر في النكرة والمعرف بأل في الوصل، أما في حال النصب فإنه يجري مجرى الصحيح وصلًا ووقفًا، فتقول في النصب: رأيت قاضيًا والقاضيَ، فتثبت الفتحة لخفتها.

هذا هو ما اتفق عليه جمهور النحويين في الاسم المنقوص في الوصل[١١]، لكن الزجاجي ذكر مذهبًا غريبًا خالف فيه جمهور النحويين، وهو أن هذه الأسماء يجريها كثير من العرب

بالإعراب، ولا يستثقلون فيها الحركات، فلا يحذفون منها شيئا في حال رفع ولا نصب ولا خفض، فيقولون: هذا قاضيّ، وغازيّ وداعيّ، ومررت بقاضيٍّ وغازيٍّ وداعيٍّ، وكذلك ما أشبهه، فيجرونه بالإعراب، ولا يحذفون منه شيئًا[١٢].

أحكام الاسم المنقوص

أولاً: حكم الاسم المنقوص النكرة في الوقف:

يذهب سيبويه وجمهور النحويين إلى أن حكم الاسم المنقوص النكرة في الوقف هو ذهاب الياء، كما ذهبت في الوصل، يقول سيبويه:" (هذا باب ما يحذف من أواخر الأسماء في الوقف، وهي الياءات) وذلك قولك: هذا قاضْ، وهذا غازْ، وهذا عمْ، تريد: العمِي، أذهبوها في الوقف، كما ذهبت في الوصل، ولم يريدوا أن تظهر في الوقف، كما يظهر ما يثبت في الوصل، فهذا الكلام الجيد الأكثر"[١٣]

وهذا هو ما جرى عليه أكثر النحويين، يقول ابن الخباز:" فإذا وقفت على المنقوص مرفوعا أو مجرورا فللعرب فيه مذهبان:

الأول: وهو أكثر وأقيس، واختيار سيبويه حذف الياء كقولك: هذا قاضٍ، ومررت بقاضٍ، وإياه روى أكثر القراء"[١٤]

ويقول ركن الدين الاستراباذي:" وإن كانت الياء ساقطة في الوصل بالتنوين، نحو: (قاضٍ)، سقطت تلك الياء في الوقف عند الأكثرين، وهو اختيار سيبويه" [١٥] ، ويقول الشاطبي:" وهو أرجح الوجهين، واللغة الفصيحة" [١٦]

وحجة سيبويه، كما ذكر، أن الوقف من مواضع الحذف، والوصل من مواضع الإثبات، فإذا حذفت الياء في الوصل، فالأولى أن تحذف في الوقف[١٧].

لكنّ يونس وأبا الخطّاب رويا أن بعض العرب يقف بالياء، يقول سيبويه:" وحدثنا أبو الخطاب ويونس أن بعض من يوثق بعربيته من العرب يقول: هذا راميْ وغازيْ وعميْ، أظهروا في الوقف، حيث صارت في موضع غير تنوين؛ لأنهم لم يضطروا ههنا إلى مثل ما اضطروا إليه في الوصل من الاستثقال"[١٨]

وحجة العرب ويونس أن الياء حذفت في الوصل لملاقاتها التنوين، وقد زال في الوقف، فعادت الياء لزوال السبب[١٩].

وقد وردت القراءة بالوجهين، وعلى هذا الوجه الأول قراءة الجماعة إلا ابن كثير { وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ} [الرعد:٧]و:{ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ} [النحل:٩٦] و: { وَمَا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَاقٍ}[الرعد:٣٤]، وعلى الوجه الثاني قراءة ابن كثير:{ولكل قوم هادي} وَ: {وما عند الله باقي}، يقول ابن مجاهدٍ:"

الوقف على الأسماء المنقوصة:

ابن كثير وحده يقف بياء على قوله:{هادٍ} و:{واقٍ} و:{والٍ} [الرعد:١١]، وقرأ الباقون بغير ياء"[٢٠]

ويقول الداني :" ابن كثير: {هادٍ} و: {والٍ} و: {واقٍ}، و: {وما عند الله باقٍ}، بالتنوين في الوصل، فإذا وقف وقف بالياء في هذه الاربعة الاحرف حيث وقعت لا غير، والباقون يصلون بالتنوين، ويقفون بغير ياء"[٢١]

وهذا يدل على أن لهجات العربية كثيرة ومتسعة، وأن النحويين قاسوا على الحذف والوقوف بغير ياء، واختاروه؛ لأنهم رأوه الأكثر في كلام العرب، وهذا منهج أشار إليه أبو عمرو بن العلاء عندما سُئل عما وضعه مما سمّاه عربيةً، أيدخل فيه كلام العرب كله فقال: لا، فقيل له: فكيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهو حجة قال: أعمل على الأكثر، واسمي ما خالفني لغات[٢٢].

ثانيًا: حكم الاسم المنقوص المعرف بأل في الوقف:

ورد في الاسم المنقوص المعرف بأل في الوقف وجهان:

الوجه الأول: إثبات الياء في الوقف، نحو: هذا القاضي، وجعله سيبويه وأكثر النحويين الوجه الجيد، يقول سيبويه:" فإذا لم يكن في موضع تنوين فإن البيان أجود في الوقف، وذلك قولك: هذا القاضي، وهذا العمي؛ لأنها ثابتة في الوصل"[٢٣] ويقول ابن يعيش:" فإن كان فيه ألف ولام، نحو: (الرامي)، و(الغازي)، و(العمي)، فإن إثباتها أجود، فتقول في الوقف: (هذا الرامي والغازي والقاضي)، يستوي فيه حال الوصل والوقف "[٢٤]

وحجة أصحاب هذا الوجه أن هذه الياء لم تسقط في الوصل؛ فلذلك لم تسقط في الوقف.

أما الوجه الثاني فهو حذف الياء، نحو: هذا القاض، يقول سيبويه:" ومن العرب من يحذف هذا في الوقف"[٢٥]،

فالأمر في المنقوص غير المنون بالعكس من المنون، فإثبات الياء فيه أولى من حذفها.

وحجة أصحاب هذا المذهب، كما يقول سيبويه، أنهم :" شبهوه بما ليس فيه ألف ولام، إذ كانت تذهب الياء في الوصل في التنوين لو لم تكن الألف واللام، وفعلوا هذا؛ لأن الياء مع الكسرة تستثقل، كما تستثقل الياءات، فقد اجتمع الأمران.

ولم يحذفوا في الوصل في الألف واللام؛ لأنه لم يلحقه في الوصل ما يضطره إلى الحذف، كما لحقه، وليست فيه ألف ولام، وهو التنوين؛ لأنه لا يلتقي ساكنان، وكرهوا التحريك لاستثقال ياءٍ فيها كسرة بعد كسرة.

ولكنهم حذفوا في الوقف في الألف واللام، إذ كانت تذهب، وليس في الاسم ألف ولام، كما حذفوا في الوقف ما ليس فيه ألف ولام، إذ لم يضطرهم إلى حذفه ما اضطرهم في الوصل."[٢٦]

وقد جعل سيبويه الإثبات أقيس، والحذف عربيا كثيرًا ، يقول:" وجميع ما لا يحذف في الكلام وما يختار فيه أن لا يحذف يحذف في الفواصل والقوافي، فالفواصل قول الله عز: وجل: { وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ}[الفجر:٤]، و:{ مَا كُنَّا نَبْغِ }[الكهف:٦٤]، و:{ يَوْمَ التَّنَادِ}[غافر:٣٢]و:{الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ}[الرعد:٩]،....، وإثبات الياءات والواوات أقيس الكلامين، وهذا جائز عربي كثير"[٢٧]

لكن من النحويين من جعل الحذف ضعيفًا جدا، يقول الأنباري:" وكان بعض العرب يقف بغير ياء،...، وهذا ضعيف جدا"[٢٨]

وقد وردت القراءة بالوجهين، يقول ابن مجاهدٍ::" واختلف في ثلاث منهن في {الدَّاعِ} [البقرة:١٨٦]و: {دَعَانِ}[البقرة:١٨٦] و:{ فَاتَّقُونِ}[البقرة:٤١]، فقرأ عاصم وابن كثير وابن عامر وحمزة والكسائي بغير ياء في الوصل والوقف، وقرأ أبو عمرو هذه الثلاثة الأحرف بالياء في الوصل وبغير ياء في الوقف"[٢٩]، ويقول أيضا: " قوله: {يوم يدع الداع} [القمر:٦] و:{ مُهْطِعِينَ إِلَى الدَّاعِ} [القمر:٨]

قرأ ابن كثير ونافع: {يَوْمَ يَدْعُ الدّاعِ} بغير ياء، و: { مُهْطِعِينَ إِلَى الدَّاعِ} بياء في الوصل، وروى إسماعيل بن جعفر وابن جماز وورش عن نافع: {يَوْمَ يَدْعُ الدّاعِ} بياء في الوصل، وروى عنه قالون ومحمد بن إسحق المسيبي عن أبيه وإبراهيم القورسي عن أبى بكر بن أبى أويس وإسماعيل بن أبى أويس مثل ابن كثير {يَوْمَ يَدْعُ الدّاعِ} بغير ياء، و: {يَوْمَ يَدْعُ الدّاعِ} بياء في الوصل، وقرأهما أبو عمرو جميعا بياء في الوصل الداع و إلى الداع ، وقرأ ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي: {يَوْمَ يَدْعُ الدّاعِ} ،و:{ مُهْطِعِينَ إِلَى الدَّاعِ}،بغير ياء في وصل ولا وقف"[٣٠]

ويقول أيضًا:" وحذف من هذه السورة ست ياءات اكتفاء بكسر ما قبلها عنها، قوله: {فَهُوَ الْمُهْتَدِ} [الإسراء:٩٧]الياء منها لام الفعل، فوصلها بياء، ووقف بغير ياء نافع وأبو عمرو، ووصلها الباقون بغير ياء، ووقفوا بغير ياء"[٣١]

وقراءة من قرأ بغير ياء في الوصل والوقف ردّ على زعم النحويين أن الياء في (القاضي) لا تسقط في الوصل، فقد صرح سيبويه والنحويون بذلك، يقول:" ولم يحذفوا في الوصل في الألف واللام؛ لأنه لم يلحقه في الوصل ما يضطره إلى الحذف كما لحقه، وليست فيه ألف ولام، وهو التنوين؛ لأنه لا يلتقي ساكنان، وكرهوا التحريك لاستثقال ياءٍ فيها كسرة بعد كسرة" [٣٢] ، ويقول ابن السراج:" لأنها ثابتة في الوصل" [٣٣] ، ويقول السيرافي:" فإذا أدخلت الألف واللام كان إظهار الياء أجود لأنها لا تسقط في الوصل،...، ولم يحذفوا في الوصل في الألف واللام لأنه لا يلحقه في الوصل ما يضطره إلى الحذف " [٣٤]

ويقول ابن يعيش:" فإن كان فيه ألف ولام، نحو: "الرامي" ،...،فإن إثباتها أجود، فتقول في الوقف: "هذا الرامي والغازي، يستوي فيه حال الوصل والوقف، وذلك لأنها لم تسقط في الوصل، فلم تسقط في الوقف" [٣٥]

ومنهم من جعله مخصوصًا بالضرورة، وزعم أنه مذهب سيبويه، يقول أبو حيان:" وقد حذف بعض القراء في غير الفواصل والقوافي نحو: الداع إذا دعان اتباعًا لخط المصحف، وما عدا هذا لا يحذف إلا في ضرورة عند سيبويه،"[٣٦]

أما الاسم المنقوص في حال الإضافة، فإن الياء تثبت في الوصل، وتحذف إذا لقيها ساكن بعدها، كلام التعريف، وباء ابن، إذ تحذف الياء لفظا، وثبتت خطا، نحو: قاضي القوم، ورامي ابنك.

ثالثًا: الوقف على (قاضٍ) في النداء:

اختلف الخليل ويونس[٣٧] في الوقف على اسم الفاعل المنقوص في النداء، نحو: (قاضٍ)، فأثبت الخليل الياء في الوقف، نحو: (يا قاضيْ)؛ وحجته أن هذه الياء تثبت في الوصل، ولا تسقط، وأما يونس فيقول: (يا قاضْ) في الوقف، يحذف الياء، وحجته أن النداء موضع تخفيف وحذف؛ واختار سيبويه قول يونس، يقول: "وسألت الخليل عن (القاضي) في النداء، فقال: أختار (يا قاضيْ)؛ لأنه ليس بمنون، كما أختار (هذا القاضيْ)، وأما يونس فقال: (يا قاضْ) ،وقول يونس أقوى؛ لأنه لما كان من كلامهم أن يحذفوا في غير النداء كانوا في النداء أجدر؛ لأن النداء موضع حذفٍ يحذفون التنوين."[٣٨]

وقد اختار ابن الضائع قول يونس، ورجحه، بما في النداء من قوة الحذف والتغيير، فقد اجتمع في هذا الموضع بابا حذف، وهما النداء والوقف، فقوي فيه الحذف؛ ألا ترى أن ياء المتكلم في غير النداء يجوز حذفها في الوقف وإن لم يجز حذفها في الوصل فكذلك الوقف مع الوصل هنا في النداء، لكن المبرد اختار قول الخليل؛ لأن الإتمام أصل، والحذف عارض للكلمة لأسباب توجبه، وكذلك فعل ابن خروف، وقد أجاب عما ذهب إليه يونس وسيبويه، وابن الضائع بأن حذف الترخيم وياء الإضافة على قياس، وليس حذف الياء من قاضي في النداء بقياس[٣٩].

ويظهر أن هذا خلاف قائم على النظر والقياس، وليس هناك نص مسموع، يقول ابن ولادٍ:" والأسماء فيه قد تأتي على التمام غير محذوفة ولا مرخمة، فالتمام أولى به؛ لأنه الأصل، إذ لم يسمع قول العرب، فيتبعها"[٤٠]

أما اسم الفاعل (مُرٍ) من (أرى) فقد اتفقا في وجوب الوقف عليه بالياء، يقول سيبويه:" وقالا في (مُرٍ) إذا وقفا: (هذا مري) كرهوا أن يخلوا بالحرف، فيجمعوا عليه ذهاب الهمزة والياء، فصار عوضا، يريد (مُفْعِل) من (رأيت) [٤١] "[٤٢] ، ويقول الزمخشري:" ويقال: (يا مُريْ) لا غير"[٤٣]

وكذلك المنقوص محذوف الفاء نحو: (يفٍ) علما من (يفي)، فإنك تقف عليه بالياء كـ(مري) قولا واحدا[٤٤].

رابعًا: الوقف على المنقوص المضاف، نحو: (قاضي مكة):

ذكر النحويون أن ما كان مضافا يوقف عليه دون المضاف إليه، نحو: (هذا قاضي بلدتنا) ففيه الوجهان المذكوران في المنون، الحذف والإثبات، ووجه الإثبات أن الإضافة تعاقب التنوين، فصارت كالألف واللام، فيبقى آخر الاسم في الوقف على حده في الوصل، ووجه الحذف بقاؤه في الوقف على هيئة ما كان نكرة منونا في الأصل ، نحو: (قاضٍ) في الوصل والوقف، يقول المرادي:" والرابع: ما سقط تنوينه للإضافة، نحو: (قاضي مكة)، فإذا وقف عليه جاز فيه الوجهان الجائزان في المنون، قالوا: لأنه لما زالت الإضافة بالوقف عليه عاد إليه ما ذهب بسببها، وهو التنوين، فجاز فيه ما جاز في المنون"[٤٥]

خامسًا: ترخيم (قاضون):

اختلف النحويون في ترخيم (قاضون) اسم رجلٍ، و(ناجي) اسم رجلٍ، فذهب سيبويه إلى حذف الزيادة وإظهار الياء، يقول:" هذا باب ما إذا طرحت منه الزائدتان اللتان بمنزلة زيادة واحدة

رجعت حرفا، وذلك قولك في رجل اسمه (قاضون): (يا قاضى أقبل)، وفي رجل اسمه (ناجى): (يا ناجي أقبل)، أظهرت الياء لحذف الواو والنون ، وفي رجل اسمه (مصطفون): (يا مصطفى أقبل)" [٤٦] ، وذهب بعض النحويين، ومنهم ابن مالكٍ ، إلى أن الياء المحذوفة لا ترد، يقول:" وأكثر النحويين يردون ما حذف لأجل واو الجمع، فيقولون في ترخيم (قاضون) و(مصطفون) علمين: (يا قاضِي)، و(يا مصطفى)، ويشبهونه برد ما حذف لأجل نون التوكيد الخفيفة عند زوالها وقفا، كقول الواقف على: هل تَفْعَلُنْ: هل تفعلون، برد واو الضمير ونون الرفع لزوال سبب حذفهما، وهو ثبوت نون التوكيد وصلا، وهذا التشبيه ضعيف؛ لأن الحذف لأجل الترخيم غير لازم، فيصحّ معه أن ينوى ثبوت المحذوف"[٤٧]، ويقول ابن عقيلٍ:" فإذا سميت رجلا: (قاضون) أو (مصطفون)، ثم رخمت على الأعرف، قال الأكثرون: يرد المحذوف، لحذف سبب حذفه، **فتقول: (يا قاضي) و(يا مصطفى)؛ وقال بعض النحاة: لا يرد؛ لأن ما حذف للترخيم منتظر**"[٤٨]

سادسًا: التسمية بـ(قاضٍ) وبـ(جوارٍ):

يجمع النحويون بلا خلاف على أن المنقوص الذي نظيره من الصحيح غير منصرف إن كان غير علم كـ(جوارٍ) و(أُعَيْمٍ) تصغير (أعمى)، جار في الرفع والجر مجرى (قاض) في اللفظ، وفي النصب جار مجرى نظيره من الصحيح، فيقال: هؤلاء جوارٍ وأعيمٍ، ومررت بجوارٍ وأعيمٍ، ورأيت جواريَ وأعيميَ، كما يقال: هذا قاضٍ، ومررت بقاضٍ.

أما إذا كان علما فقد اختلفوا، فمذهب الخليل وسيبويه وأبي عمرو وابن أبي إسحاق أن حكمه حكم النكرة بلا اختلافٍ، يقول سيبويه:" وسألت الخليل عن رجل يُسمى بـ(جوارٍ)، فقال: هو في حال الجر والرفع بمنزلته قبل أن يكون اسما"[٤٩]

وقد وقع خلاف شكلي بين سيبويه ومن قال بقوله، وبين المبرد ومن قال بقوله في التقدير في (جوار) في الرفع وفي الجر على هذه اللغة، فقال سيبويه: هو غير منصرف كمساجد، وما فيه من التنوين إنما هو تنوين العوض لا تنوين الصرف، وقال المبرد: إنه منصرف لفقدان المانع للصرف، فالتنوين تنوين الصرف، وذهب الزجاج إلى أن التنوين في جوار وغواش ونحوه بدل من الحركة الملقاة عن الياء في الرفع والجر لثقلهما[٥٠].

وأما يونس وأبو زيد وعيسى والكسائي فيقولون في: (جوارٍ) و(قاضٍ) اسمي امرأة: هذه جواري وقاضي، ورأيت جواري وقاضي، ومررت بجواري وقاضي، فلا ينون في رفع ولا جر، بل يثبتون الياء ساكنة في الرفع، ويفتحونها في الجر، كما تفعل بالصحيح، يقول السيرافي:" وإن انصرف نظيره نون، كامرأة سميت بقاض، تقول بقول يونس: هذا قاضي يا فتى بغير تنوين، وتثبت الياء وتسكنها، ومررت بقاضيَ فاعلم، فتجعل المجرور كالمنصوب؛ لأن ما لا ينصرف يستوي لفظ المجرور فيه والمنصوب.

وإن سمي رجلا بقاض قال: هذا قاضٍ يا فتى، ومررت بقاضٍ يا فتى، ورأيت قاضيًا يا فتى؛ لأن فاعلا اسم رجل منصرف، واسم امرأة غير منصرف.

ومذهب الخليل وسيبويه في امرأة (قاضٍ)، (هذه قاضٍ) و (مررت بقاضٍ) منونا، و(رأيت قاضيَ) مفتوح غير منون، وقول الخليل هو الجيد؛ لأن ما كان من الجمع على فواعل أو غير ذلك من بنية الجمع الذي ثالثه ألف وبعده حرفان لا ينصرف، في معرفة، ولا نكرة"[٥١]

يقول أبو حيان:" وما كان منه علمًا، فمذهب يونس وأبي زيد، وعيسى، والكسائي، وأهل بغداد أن الفتحة تظهر في حالة الجر كما تظهر في النصب، ويمنع التنوين مطلقًا فتقول: قام جواري، ورأيت جواري ومررت بجواري، وكذا باقيها، فإذا سميت به رجلاً، امتنع للعلمية وشبه العجمة أو امرأة، امتنع للعلمية والتأنيث"[٥٢]

أما أبو علي الفارسي فزعم أن مذهب يونس يشمل هذه الأسماء نكرة كانت أو علمًا، يقول:" وأخبرنا أبو بكر عن أبي العباس عن أبي عثمان أنه قال: كان عيسى بن عمر ويونس وأبو زيد والكسائي ينظرون إلى باب (جوارٍ) فما لا يلحق في نظيره من الصحيح التنوين لم يحذفوه، وما لحقه التنوين في نظيره من الصحيح نونوه، فكانوا يقولون: هؤلاء جواري، ومررت بجواري، فلا يحذفون الياء ولا ينونون، لأن نظيره من الصحيح لا ينون." [٥٣]

وكذلك فعل ابن يعيش، إذ لم يفرق بين العلم والنكرة، يقول:" وكان يونس، وعيسى، وأبو زيد، والكسائي، فيما حكاه أبو عثمان، ينظرون إلى (جوارٍ)، ونحوه من المنقوص؛ فكل ما كان له نظير من الصحيح مصروف، صرفوه؛ وما لم يكن نظيره مصروفًا، لم يصرفوه، وفتحوه في موضع الجر، كما يفعلون في غير معتل، ويسكنونه في موضع الرفع خاصة، قال الفرزدق [٥٤]:

وَلَوْ كَانَ عَبْدُ اللهِ مَوْلَى هَجَوْتَهُ وَلَكِنَّ عَبْدَ اللهِ مَوْلَى مَوَالِيَا

ففتح في موضع الجر، وهو قول أهل بغداد؛ والصرف قول الخليل، وسيبويه، وأبي عمرو بن العلاء، وابن أبي إسحاق، وسائر البصريين" [٥٥]

وبيت الفرزدق شاهد على ما يذهب إليه يونس، ولكنه ضرورة عند الخليل وسيبويه.

وقد اعترض أبو حيان وابن عقيلٍ على ما ذهب إليه الفارسي من أن (جوار) النكرة لا ينون، يقول أبو حيّان:" وما ذكره أبو علي: من أن يونس وهؤلاء ذهبوا إلى أنه لا تحذف الياء إذا كان جوار نكرة، ولم يسم به فتقول: هن جواري، ومررت بجواري فلا ينون، وهم وخطأ ومخالفة للغة العرب والقرآن" [٥٦]، ويقول ابن عقيلٍ:" ورد بأنه من جعل المعتل كالصحيح للضرورة. وقوله: للعلم منه، يخرج النكرة، فلا يفعل يونس فيها ذلك، بل هو فيها كغيره، وكذا من ذكر معه **من القائلين بقوله؛ ووقع للفارسي وهم في ذلك، فنقل عنهم في النكرة أيضا، ما قالوه في العلم."** [٥٧]

وقد أطلق النحويون على هذه اللغة أوصافا مذمومة، فذكر سيبويه أن الخليل زعم أن مذهب يونس خطأ، يقول:" وأما يونس فكان ينظر إلى كل شيء من هذا إذا كان معرفة كيف حال نظيره من غير المعتل معرفةً، فإذا كان لا ينصرف لم يصرف، يقول: هذا جواري قد جاء، ومررت بجواريَ قبل، وقال الخليل: هذا خطأ لو كان من شأنهم أن يقولوا هذا في موضع الجر لكانوا خلقاء أن يلزموه الرفع والجر إذ صار عندهم بمنزلة غير المعتل في موضع الجر، ولكانوا خلقاء أن ينصبوها في النكرة إذا كانت في موضع الجر، فيقولوا: مررت بجواري قبل؛ لأن ترك التنوين في ذا الاسم في المعرفة والنكرة على حالٍ واحدة"[٥٨]

أما ابن الحاجب فعدها لغةً رديئةً، يقول:" وأما حال الجر فاللغة الفصيحة مررت بحوارَ، والشاذة: مررت بجواريَ، وهي رديئة"[٥٩]، ويقول أيضًا:" ولو كان الأمر على ما ذكر أولا لوجب أن يقال: مررت بجواري، على ما هو في اللغة الرديئة"[٦٠]

وجعلها الرضي قليلة خبيثة، يقول:" لوجب الفتح في قولك: مررت بجواري، كما في اللغة القليلة، الخبيثة،"[٦١]، وجعلها في موضعٍ آخر قليلةً، يقول:" وقد جاء عن بعض العرب في الجر جواري،...، وهي قليلة"[٦٢]

ويحتج يونس ومن ذهب مذهبه ببيت الفرزدق السابق، وبقول الراجز[٦٣]:

قَدْ عَجِبَتْ مِني ومِنْ يُعَيْلِيَا لَمَّا رأتْنِي خَلَقًا مُقْلَوْلِيَا

يقول ابن هشامٍ:" خلافا ليونس وعيسى والكسائي؛ فإنهم يثبتون الياء ساكنة رفعا، ومفتوحة جرا، كما في النصب، احتجاجا بقوله:

قَدْ عَجِبَتْ مِني ومِنْ يُعَيْلِيَا

وذلك عند الجمهور ضرورة؛ كقوله في غير العلم:

ولَكِنَّ عَبْدَ اللهِ مَوْلَى مَوَالِيَا"[٦٤]

فالبيت والرجز من الضرورات على مذهب الخليل وسيبويه، وليس من الضرورات على مذهب يونس.

والذي نراه أن مذاهب العرب في الاسم المنقوص متسعة جدا، فمنهم من يثبت الياء، كما ذهب يونس، ومنهم من يحذفها، وينون، كما هو مشهور عند سيبويه إلى يوم الناس هذا، يقول أبو علي الفارسي:" قال أبو عثمان: وصرف (جوارٍ) تنوينه هو الذي عليه النحويون اليوم"[٦٥]

فهما لغتان صحيحتان، فلا وجه للقدح في مذهب يونس الذي جاء على مقتضى هذه اللغة، ومما يدل على اتساع لغات العرب في الاسم المنقوص اختلافهم في حذف الياء وإثباتها في نحو:(قاضٍ) في الوقف والوصل، يقول سيبويه:" هذا باب ما يحذف من أواخر الأسماء في الوقف، وهي الياءات) وذلك قولك: هذا قاض، وهذا غاز، وهذا عم، تريد: العمي أذهبوها في الوقف، كما ذهبت في الوصل، ولم يريدوا أن تظهر في الوقف، كما يظهر ما يثبت في الوصل، فهذا الكلام الجيد الأكثر، وحدثنا أبو الخطاب ويونس أن بعض من يوثق بعربيته من العرب يقول: هذا رامي وغازي وعمي، أظهروا في الوقف حيث صارت في موضع غير تنوين؛ لأنهم لم يضطروا ههنا إلى مثل ما اضطروا إليه في الوصل من الاستثقال، فإذا لم يكن في موضع تنوين فإن البيان أجود في الوقف، وذلك قولك: هذا القاضي، وهذا العمي؛ لأنها ثابتة في الوصل، ومن العرب من يحذف هذا في الوقف"[٦٦]

سابعًا: النسب إلى الاسم المنقوص.

الاسم المنقوص إما أن يكون ثلاثيا أو رباعيا أو زائدا على الرباعي، فإن كان ثلاثيا رد المحذوف ووجب قلب الياء واوًا، وفتحت العين في النسب كما تفتح في نمري، فتقول: (عموي) و(شجوي).

أما إذا كان رباعيا ففيه وجهان:

الأول: حذف الياء، وقلبها واوًا، فقيل: قاضيّ وقاضويّ، ويغزىّ ويغزويّ، والقياس فيه عند سيبويه الحذف، يقول:" ،...،ونظير ذلك قول الشاعر[٦٧]:

وَكيفَ لَنَا بِالشُّرْبِ إن لم تَكُنْ لَنَا دَرَاهِمُ عندَ الحَانَويّ ولا نَقْدُ

والوجه الحانيّ"[٦٨]

وقد عُدَّ هذا الوجه هو القياس والكثير، والأحسن، والأجود، يقول ابن السراج:" مِنَ العربِ مَنْ يقولُ في حَانٍ حَانويّ والكثيرُ: حَانيّ"[٦٩]، ويقول الزمخشري:" وفي الرابعة وجهان: الحذف وهو أحسنهما"[٧٠]

ويقول صاحب الكناش:" (القاضي والحاني) ففيه وجهان:

أحدهما: حذف الياء التي هي لام الكلمة، وهو الأجود"[٧١]

والوجه الثاني: قلب الياء واوا، وذلك بقلب الكسرة فتحة، ثم قلب الياء ألفًا، ثم قلبها واوًا، فتقول: قاضوي، وغازوي[٧٢]، وهذا وجه مرجوح، يقول الشاطبي:" والوجه الثاني: وهو الوجه المرجوح قلب الياء واوا"[٧٣]، وقد عد بعضهم هذا الوجه من شواذ النسب، يقول أبو حيان:" والقياس فيه عند سيبويه الحذف، وأما القلب فمن شواذ تغيير النسب، وكذا قال أبو عمرو: (حانوي) عنده شاذ" [٧٤]

ثامنًا: ما جرى من الأسماء مجرى (قاضٍ):

ذكر النحويون ألفاظًا جرت مجرى (قاضٍ)، فأخذت أحكامه، وإن لم تكن هذه الألفاظ معتلة اللام، كقاضٍ وغازٍ، وداعٍ، وهي كالتالي:

أولًا: عدد (ثمانيةٍ):

يرى النحويون أن العدد (ثمانية) في الأصل منسوب إلى الثمن؛ ثم فتحوا أوله؛ لأنهم يغيرون في النسب، كما قالوا: (دُهْرِيّ) و(سُهْلِيّ)، وحذفوا منه إحدى يائي النسب، وعوضوا منها الألف، كما فعلوا في المنسوب إلى اليمن [٧٥]، فيجري مجرى الأسماء المنقوصة، فثبتت ياؤه عند الإضافة؛ فتقول: ثماني نسوة، وثماني مائة؛ كما تقول: قاضي مكة، وتسقط مع التنوين في الرفع والجر، وتثبت في النصب، فتقول: هذه ثمانٍ، ومررت بثمانٍ، ورأيت ثمانيًا، وهذه هي اللغة الأولى في (ثمانٍ)، فهو جارٍ مجرى الأسماء المنقوصة، إلا أنه يختلف عنها في أن الياء في (ثماني) زائدة، ولكنه في (قاضٍ) و (جوارٍ) أصلية.

أما اللغة الثانية فهو أن تجري (ثمانٍ) مجرى (جوارٍ) في التنكير على مذهب الجمهور، فتمنع من الصرف في النصب، فيقال: هذه ثمانٍ، ومررت بثمانٍ، ورأيت ثمانيَ، وجاء على هذا قول ابن ميادة [٧٦]:

يَحْدُو ثمانيَ مُولَعًا بِلِقَاحِهَا حتى هَمَمْنَ بِرِبْقَةِ الإرْتَاجِ

يقول السيرافي:" وقد ذكر أن بعض العرب ترك صرف (ثمان) على مذهب الجمع"[٧٧]، ويقول العيني :" وذكر في كتاب أبي الفضل البطليوسي في (ثماني) لغات الصرف؛ لأنه ليس بجمع، وإنما هو اسم عدد ومنع الصرف، كما قال: (تحدو ثمانيَ)؛ لأنه صار عنده جمعًا من جهة معناه"[٧٨]

وجعله الجوهري من التوهم، يقول:" وتثبت عند النصب؛ لأنه ليس بجمع، فيجرى مجرى (جوارٍ) و(سوارٍ) في ترك الصرف، وما جاء في الشعر غير مصروف فهو على توهم أنه جمع." [٧٩]

ولم يرتض بعض النحويين جعله لغة، ولكنهم جعلوه ضرورة أو من الشاذ في الشعر، يقول صاحب البديع:" وقد جعل بعض الشعراء ثماني جمعا لا ينصرف، قال:

يحْدُو ثَمَانيَ مُولِعًا بِلِقَاحِهَا" [٨٠]

يقول المرادي:" شذ منع صرف (ثمان) تشبيها له بجوار في قوله:

يحدُو ثَمَانِيَ مُولِعًا بِلِقَاحِهَا .....

والمعروف فيه الصرف، وقيل: هما لغتان" [٨١]

وذكر ابن مالكٍ لغة ثالثة، يقول:" ومن العرب من يفعل ذلك في الإفراد، ويحرك النون بحركات الإعراب، ومن ذلك قول الراجز[٨٢]:

لها ثنايا أربَع حِسَانُ وأربَع فتُغْرُها ثَمانُ

ومثل قوله في (ثمانٍ): (ثمان) قول بعض العرب: (رباع) في (الرباعي) من الحيوان، وهو ما فوق الثني، ومثله (شناح) في (الشناحي)، وهو الطويل. ومثله قراءة بعض السلف[٨٣]:{وَمِنْ فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ } [الأعراف:٤١] بضم الشين. وروي أن عبد الله بن مسعود قرأ[٨٤]:{وَلَهُ الْجَوَارِ الْمُنْشَآتُ } [الرحمن:٢٤]بضم الراء." [٨٥]

أمّا الأصمعي فقد انكر هذه اللغة؛ ولذ خطَّأ قول الراجز السابق الذكر فيما نقله الأزهري عن أبي حاتم، يقول:" أبو حاتم ، عن الأصمعي، يقال : ثمانيةُ رجال ، وثمانيْ نسوة ، ولا يقال : ثمانُ ؛ وأنشدنا الأصمعي:

لها ثنايا أربَع حِسَانُ وأربَع فتُغْرُها ثَمانُ

وقال : هذا خطأ"[٨٦]

وأنكر الحريري حذف الياء، يقول:" ويقولون : عندي ثمانُ نسوة، وثمانَ عشرة جارية، وثمانُمائة درهم ، فيحذفون الياء من (ثمان) في هذه المواطن الثلاثة ، والصواب إثباتها فيها، فيقال : ثمانيْ نسوة، وثمانيَ عشرةَ جارية وثماني مائة درهم؛ لأن الياء في (ثمانٍ) ياء المنقوص، وياء المنقوص تثبت في حال الإضافة وحالة النصب كالياء في قاض"[٨٧]، وجعله صاحب البديع من الضرورة، يقول:" وقد ضمت النون في الشعر، قال:

لها ثنايا أربَع حِسَانُ وأربَع فتُغْرُها ثَمانُ "[٨٨]

ويظهر أن ما ذهب إليه صاحب البديع من أن هذا الرجز ضرورة لا لغة هو الأقرب للصواب، لا سيما وأن هذا الرجز مجهول القائل، يقول البغدادي:" ولا أعرف صاحب هذا الرجز" [٨٩]

ثانيًا: (تهامٍ)، و(شآمٍ)، و(يمانٍ).

وردت أسماء أواخرها ياء، لفظها كلفظ الجمع، وهي مصروفة، والياء فيها ياء النسبة، فمن ذلك: (يمان) و (شام) و (تهام) تقول: هذا يمانٍ، ورأيت يمانيًا، ومررت بيمانٍ، وكان الأصل: يمنيّ، وشأميّ، وتهاميّ، فجعلت الألف عوضا من إحدى الياءين، وفي (تهامٍ)، و(يمانٍ) لغتان:

(تـِهَامِيّ) بكسر التاء وتشديد الياء، وهي منسوبة إلى (تـِهَامة)، والأخرى (تـَهَامٍ) بفتح التاء في الرفع والجر، وفي النصب رأيت تـِهَاميًّا، وكذلك (يمانٍ)، يقول سيبويه:" ومما جاء محدودا عن بنائه محذوفة منه إحدى الياءين ياءي الإضافة قولك في الشأم: (شآمٍ)، وفي تهامة (تـَهَامٍ)، ومن كسر التاء قال: (تِـهَامِيّ)، وفي اليمن: (يمانٍ)، وزعم الخليل أنـهم ألحقوا هذه الألفات عوضا من ذهاب إحدى الياءين، وكأن الذين حذفوا الياء من ثقيفٍ وأشباهه جعلوا الياءين عوضا منها، ....، وكأن الذين قالوا: (تـَهَامٍ) هذا البناء كان عندهم في الأصل وفتحتهم التاء في (تـِهَامة)، حيث قالوا: (تـهامٍ)، يدلك على أنهم لم يدعوا الاسم على بنائه، ومنهم من يقول: (تِـهَـامِيّ) و(يَمَانِيّ) و(شَآمِيّ)، فهذا كبحراني وأشباهه مما غير بناؤه في الإضافة، وإن شئت قلت: (يمني)"[٩٠]

ثالثًا: (صَحَارٍ) و(عَذَارٍ).

ذكر النحويون [٩١] أن في هذه الكلمة ثلاثة أوجه: (صَحَارِيّ) بتشديد الياء، و(صحارِيْ) بكسر الراء، والياء بلا تشديد، و(صَحارَى)، بفتح الراء والألف، فأما الوجه الأول، وهو (صحارِىّ) فهو الأصل، فإنه جمع (صحراء)، فجاءت ألف الجمع ثالثة بعد الحاء، فكسرت الراء التي بعد الحاء، فقلبت الألف التي بعد الراء ياء، ثم قلبت الهمزة ياء، وأدغمت الياء فيها.

وأما من خفف فإنه يحذف الياء الساكنة التي انقلبت من الألف، فتصير الياء بعد الراء ساكنة، وهي تسقط في حال الرفع والجر، كقاضٍ كقولك: هذه صحارٍ ومررت بصحارٍ، وتثبت في النصب كقولك: رأيت صحاريَ، وكذلك الأمر في (عذراء)، فإنها تجمع على (عذاريّ) و(عذارٍ)، و(عذارَى)، يقول ناظر الجيش:" اعلم أن (صحارٍ) و(عذارٍ) جمعي: (صحراء) و(عذراء) حكمهما في منع الصرف حكم (جوارٍ)" [٩٢]

تاسعا: خروج بعض الأسماء المنقوصة عن الأصل.

قد جاءت بعض الأسماء المنقوصة في الشعر خارجة على الأصول والقواعد التي وضعها النحويون، فقد وردت شواهد في الرفع والجر جاريةً مجرى الصحيح في ظهور الحركات الإعرابية، ومنها قوله في الرفع[٩٣]:

تَرَاهُ وَقَدْ فَاتَ الرُّمَاةَ كَأَنَّهُ أَمَامَ الْكِلاَبِ مُصْغِيُ الخَدِّ أَصْلَمُ

وقوله[٩٤]:

وَكَأَنَّ بلقَ الخَيلِ في حَافَاتِهِ تَرْمي بِهِنَّ دَوَالِيُ الزُّرَّاعِ

وقوله[٩٥]:

مَوَالِي كَكِبَاشِ العُوسِ سُحَّاحُ

وجاء في الجر قوله[٩٦]:

فيَوْمًا يُوَافِيْنِي الهَوَى غَيْرَ مَاضِيٍ وَيَوْمًا تَرَى مِنْهُنَّ غُوْلًا تَغَوَّلُ

وقوله[٩٧]:

لا بَارَكَ اللهُ فِي الغَوَانِي هَلْ يُصْبِحْنَ إِلَّا لَهُنَّ مُطَّلَبُ

وقوله[٩٨]:

مَا إِنْ رَأَيْتُ وَلا أَرَى فِي مُدَّتِي كَجَوَارِيٍ يَلْعَبْنَ في الصَّحْرَاءِ

وهذه هي اللغة التي نسبها الزجاجي إلى بعض العرب في قوله:"هذه الأسماء يجريها كثير من العرب بالإعراب ولا يستثقلون فيها الحركات، فلا يحذفون منها شيئا في حال رفع ولا نصب ولا خفض"[٩٩] ، وقد تابعه فيها كثير من النحويين، يقول ابن يعيش:" وقوم من العرب يُجرون هذه الياء مجرى الصحيح، ويحرّكونها بحركات الإعراب، فتقول: هذا قاضِى، ورأيت قاضِيًا، ومررت بقاضِيٍ، ومن ذلك قول الشاعر:

موالي ككباش العوس سُحّاحُ"[١٠٠]

وقد جعلها أكثر النحويين ضرورة، يقول ابن مالك:" أي: ويظهر لأجل الضرورة جر الياء ورفعها"[١٠١]

ولهذا فإننا نميل إلى جعل ما جرى مجرى الصحيح من المعتل من باب الضرورة، لا سيما وأن **كل الأبيات الواردة في هذا الباب إما مغيرة الرواية أو مجهولة القائل كما وضحنا في تخريج الأبيات.**

وورد في الشعر إسكان نحو (القاضي) في النصب ضرورة، مع أن حكمه وجوب النصب، وقد جعله المبرد من أحسن الضرورات، ومن هذا قول الشاعر[١٠٢]:

يَا دَارَ هِنْدٍ عَفَتْ إِلَّا أَثَافِيهَا بَيْنَ الطَّوِيِّ فَصَارَاتٍ فَوَادِيهَا

وقال الآخر[١٠٣]:

كَفَى بِالنَّأْيِ مَنْ أَسماءَ كَافِي وَلَيْسَ لحُبِّها ما عِشْتُ شَافِي

وقول الآخر[١٠٤]:

ومَنْ يَعْصِ أَطْرَافَ الزِّجَاجِ فَإِنَّهُ يُطيعُ العَوَالِي رُكِّبَتْ كُلَّ لَهْذَمِ

وقول الراجز[١٠٥]:

سَوَّى مَسَاحِيْهِنَّ تَقطِيطَ الحُقَقْ تَقْلِيلَ ما قَارْعَن من سُمْرٍ الطُّرِقْ

وقول الآخر[١٠٦]:

كَأَنَّ أَيْدِيْهِنَّ بِالقَاعِ القَرَقْ أَيْدَي جَوَارٍ يَتَعَاطَينَ الورَقْ

وجاء في حال النصب تسكين الياء ضرورة، ثم حذفها لالتقاء الساكنين، كقاضٍ في الرفع والجر، قال الشاعر[١٠٧]:

وَلَوْ أَنَّ وَاشٍ بِاليَمَامَة دَارُهُ وَدَارِي بِأَعْلَى حَضْرَمَوْتَ اهْتَدَى لِيَا

وقد حذفت ياء المنقوص في ضرورة الشعر[١٠٨]:

فَطِرْتُ بِمُنْصُلِي فِي يَعْمَلاتٍ دَوامِي الأَيْدِ يَخْبِطْنَ السَّرِيْحَا

فحذف الياء من الأيدي.

وقول الآخر[١٠٩] :

كَنَواحِ رِيْشِ حَمَامَةٍ نَجْدِيَّةٍ وَمَسَحْتِ باللَّثَتَينِ عَصْفَ الإِثْمِد

ولعل من المفيد أن نذكر أن كثيرا من الشواهد السابقة تعرضت للتغيير حتى تكون شواهد للنحويين في هذا الباب، وهذه عادة النحويين، فهم لا يروون إلا ما وافق ما بنوا عليه الباب، يَقول الأَصفَهَانيّ:" وَقد صَدر سيبويه كتَابَه ببَاب ضَمَّنَه أَشْعَارًا عَلَى روَايَات تُوَافق مَا بُنيَ عَلَيه البَابُ وَيُخَالفه رُوَاة الشّعر في أَكْثَرها فَمنه روَايَته لقَول الشَّاعر:

أَلَمْ يأْتِيْكَ وَالأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لا قَتْ لَبُونُ بَنِيْ زِيادِ[١١٠]

وَرَوَاه غَيْره:
أَلَم يَبْلغْكَ وَالأَنْبَاء تَنْمِي
وَإِذَا رويَ هَكَذا لمْ يَكن لسيبويه فِيه حجَّة"[١١١]

الخاتمة:

توصل الباحث بعد الدراسة إلى النتائج الآتية:

أوّلًا: يرى سيبويه وجمهور النحويين أن حكم الاسم المنقوص النكرة في الوقف هو ذهاب الياء، كما ذهبت في الوصل، وهو الأكثر والأقيس عندهم، لكن ورد عن العرب الفصحاء الوقف بالياء، كما حكى أبو الخطاب الأخفش ويونس، وقد وردت القراءة عند السبعة بالوجهين؛ ولذا فإن الوجه المعتمد والمعمول به في اللغة الرسمية الفصحى إلى يومنا هذا هو الوجه الذي اعتمده سيبويه، مع أن الوجه الآخر عربي فصيح جيد، وهو المستعمل في لغة الخطاب على ألسنة الناس حتى هذا اليوم.

ثانيًا: يرى سيبويه وأكثر النحويين أنّ الوجه الجيد في الوقف على الاسم المنقوص المعرف بأل هو إثبات الياء، لكن حكى سيبويه عن بعض العرب حذف الياء، وهو عربي كثير، فالأمر في المنقوص المعرف بأل بخلاف المنقوص النكرة، فإثبات الياء في (القاضي) أولى من حذفها، وقد جاءت القراءة عند السبعة بالوجهين، لكن بعض المتأخرين أنكروا حذف الياء، وضعفوه، ولكن القراءة الصحيحة ترد على أحكامهم الضعيفة.

ثالثا: جاء في القراءات السبعية المتواترة حذف الياء في الاسم المنقوص المعرف بأل في الوصل والوقف، وفي هذا رد على مزاعم سيبويه والنحويين في أن ياء نحو: (القاضي) لا تسقط في الوصل أبدا.

رابعا: اختلف الخليل ويونس في الوقف على الاسم المنقوص في النداء، نحو: (قاضٍ)، فأثبت الخليل الياء في الوقف، أما يونس فذهب إلى حذف الياء، فيقال: (يا قاضْ)، واختار سيبويه قول يونس، وهذا الخلاف قائم على الافتراض والنظر والقياس، وليس هناك نص مسموع.

خامسا: أجمع النحويون بلا خلاف على أن المنقوص الذي نظيره من الصحيح غير منصرف إن كان غير علم كـ(جوارٍ) جار في الرفع والجر مجرى (قاض) في اللفظ، وفي النصب جار مجرى نظيره من الصحيح، فيقال: هؤلاء جوارٍ ، ومررت بجوارٍ ، ورأيت جواريَ ، كما يقال: هذا قاضٍ، ومررت بقاضٍ، أما إذا كان علما فقد اختلفوا، فمذهب الخليل وسيبويه وأبي عمرو وابن أبي إسحاق أن حكمه حكم النكرة بلا اختلافٍ، وأما يونس وأبو زيد وعيسى والكسائي فيقولون في: (جوارٍ) و(قاضٍ) اسمي امرأة: هذه جواري وقاضي، ورأيت جواري وقاضي، ومررت بجواري وقاضي، فلا ينون في رفع ولا جر، بل يثبتون الياء ساكنة في الرفع، ويفتحونها في الجر، كما تفعل بالصحيح، وقد وصف النحويون مذهب يونس بالرداءة، **والصحيح أنهما لغتان صحيحتان، فلا وجه للقدح في مذهب يونس الذي جاء على مقتضى هذه اللغة.**

سادسا: ، أجمع العرب أن الاسم المنقوص إن كان ثلاثيا رد المحذوف، ووجب قلب الياء واوًا، وفتحت العين في النسب كما تفتح في نمري، فتقول: (عَمَوِيّ) و(شَجَوِيّ)، أما إذا كان رباعيا ففيه وجهان: الحذف والإثبات، فيقال: قاضيّ، وقاضَوِيّ، وحذف الياء هو الكثير والأجود .

سابعا: ذكر النحويون ألفاظًا جرت مجرى (قاضٍ)، فأخذت أحكامه، وإن لم تكن هذه الألفاظ معتلة اللام، كقاضٍ وغازٍ، وداعٍ، وهذه الألفاظ هي (ثمانٍ، وصحارٍ، وتهامٍ، وشآمٍ)، فقد أخذت أحكام المنقوص في بعض لهجات العرب.

ثامنا: قد جاءت بعض الأسماء المنقوصة في الشعر خارجة على الأصول والقواعد التي وضعها النحويون، فقد وردت شواهد في الرفع والجر جارية مجرى الصحيح في ظهور الحركات الإعرابية، وهذه الشواهد من باب الضرورة إن صحت، كما أن بعضها مغيرة الرواية أو مجهولة القائل، وقد نص على ذلك المحققون والمفتشون من النحويين.

المصادر والمراجع:

١- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر: شهاب الدين أحمد الدمياطي، تحقيق: أنس مهرة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، لبنان ١٤١٩هـ.

٢- ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبوحيان الأندلسي، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

٣- الأزهية في علم الحروف: الهروي، تحقيق: عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، الطبعة الثانية، ١٩٩٣م.

٤- أساس البلاغة: الزمخشري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ .

٥- أسرار العربية: الأنباري، تحقيق: فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٥م.

٦- الأصمعيات: الأصمعي، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبدالسلام هارون، دار المعارف، مصر، الطبعة السابعة، ١٩٩٣م .

٧- الأصول في النحو: ابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ.

٨- الأغاني : أبي الفرج الأصفهاني، تحقيق: سمير جابر، دار الفكر، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ٢٠٠٠م.

٩- الاقتراح في أصول النحو وجدله: السيوطي، تحقيق: محمد فجال، مطبعة الثغر، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى، ١٤٠٩ه.

١٠- الألفاظ والحروف: أبو نصر الفارابي، تحقيق: محسن مهدي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٦٩م.

١١- أمالي ابن الحاجب: ابن الحاجب، تحقيق: فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار، الأردن، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

١٢- أمالي ابن الشجري: ابن الشجري،، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، ، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.

١٣- الانتصار لسيبويه على المبرد: ابن ولاد ، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.
١٤- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: أبو البركات الأنباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الفكر، بيروت، لبنان، د.ت.
١٥- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ابن هشام ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، د.ت.
١٦- إيضاح شواهد الإيضاح: القيسي ،تحقيق: محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٨ه.
١٧- الإيضاح في علل النحو: أبو القاسم الزَّجَّاجي، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، لبنان، الطبعة الخامسة، ١٤٠٦هـ.
١٨- البحر المحيط في التفسير: أبو حيان الأندلسي، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى١٤٢٠،هـ.
١٩- البديع في علم العربية: مجد الدين بن الأثير، تحقيق: فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ه.
٢٠- التبيان في إعراب القرآن: أبو البقاء العكبري، تحقيق : علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، مصر، د.ت.
٢١- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: أبو البقاء العكبري، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٨٦م.
٢٢- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: ابن هشام الأنصاري، تحقيق: عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ
٢٣- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: أبو حيان الأندلسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، الطبعة الأولى، بدون تاريخ.
٢٤- التصريح بمضمون التوضيح- شرح التصريح على التوضيح: خالد الأزهري، دار الكتب العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.
٢٥- التعليقة على كتاب سيبويه: أبو علي الفارسي، تحقيق: عوض حمد القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى،١٤١٠هـ.
٢٦- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: الدماميني، تحقيق : محمد المفدى، بدون الدار والدولة، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.
٢٧- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ناظر الجيش، تحقيق: علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.

٢٨- التنبيه على حدوث التصحيف: حمزة بن الحسن الأصفهاني، تحقيق: محمد أسعد طلس، دار صادر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٢م.
٢٩- توجيه اللمع: ابن الخباز، تحقيق: فايز زكي، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية، ٢٠٠٧م.
٣٠- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك : المرادي ، تحقيق: عبدالرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.
٣١- تـهذيب اللغة: الأزهري، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.
٣٢- التيسير في القراءات السبع: أبو عمرو الداني، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.
٣٣- الجمل: الزجاجي، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٤ه.
٣٤- جمهرة اللغة: ابن دريد، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، الطبعة الأولى، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٩٨٧م.
٣٥- الجنى الداني في حروف المعاني: المرادي ، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الآفاق، الجديدة، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة ١٤٠٣ه.
٣٦- الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد : أبو علي الفارسي، تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير جويجاني، دار المأمون للتراث ، الطبعة الثانية، ١٤١٣ هـ.
٣٧- الحيوان : الجاحظ ، تحقيق: عبدالسلام هارون ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٢٤ه.
٣٨- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: البغدادي، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، الطبعة الرابعة ١٤١٨هـ.
٣٩- الخصائص: أبو الفتح بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، بدون تاريخ.
٤٠- درة الغواص في أوهام الخواص : القاسم بن علي الحريري، تحقيق : عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٨ه.
٤١- دقائق التصريف: ابن المؤدب، تحقيق: حاتم صالح الضامن، دار البشائر، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م.
٤٢- ديوان ابن ميادة، تحقيق: حنا جميل حداد، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى، ١٤٠٢ه.
٤٣- ديوان بشر بن أبي خازم، تحقيق: مجيد طراد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٥ه.

٤٤- ديوان تميم بن أبي مقبل، تحقيق: عزة حسن، دار الشرق العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.
٤٥- ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، تحقيق: نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، القاهرة، مصر، الطبعة الثالثة، بدون تاريخ.
٤٦- ديوان حاتم الطائي، تحقيق: حنا نصر الحتي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٥ه.
٤٧- ديوان الحطيئة برواية ابن السكيت وشرحه، تحقيق: نعمان محمد أمين طه، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٨٧م.
٤٨- ديوان رؤبة بن العجاج، تحقيق: وليم بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة للنشر والتوزيع، الكويت، د.ت.
٤٩- ديوان زهير بن أبي سلمى بشرح ثعلب، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٦٦ه.
٥٠- ديوان العباس بن مرداس ، تحقيق: يحيى الجبوري، مؤسسة الرسالة ، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٢ه.
٥١- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات، تحقيق: محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت، لبنان، د.ت.
٥٢- ديوان مجنون ليلى، تحقيق: يسري عبدالغني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٩٩٩م.
٥٣- رصف المباني: المالقي، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، سوريا، الطبعة الثانية ١٩٨٥م.
٥٤- السبعة في القراءات: ابن مجاهد، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية، ١٤٠٠هـ.
٥٥- سر صناعة الإعراب: ابن جني، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، بيروت، سوريا، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م.
٥٦- الشافية في علم التصريف: ابن الحاجب، تحقيق: حسن أحمد العثمان، المكتبة المكية، مكة المكرمة، السعودية، الطبعة الأولى، ١٩٩٥م.
٥٧- شرح ابن عقيل : ابن عقيل ، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد ، دار التراث ، القاهرة ، دار مصر للطباعة ، الطبعة العشرون، ١٤٠٠هـ.
٥٨- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.

٥٩- شرح أبيات سيبويه: يوسف بن أبي سعيد السيرافي، تحقيق: محمد علي الريح هاشم، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٩٤هـ.
٦٠- شرح أشعار الهذليين: السكري، تحقيق: عبد الستار فراج، مطبعة المدني، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ١٩٦٥م.
٦١- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: الأُشْمُوني، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.
٦٢- شرح التسهيل: ابن مالك، تحقيق: عبدالرحمن السيد ومحمد المختون، هجر للطباعة، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ .
٦٣- شرح ديوان الحماسة : المرزوقي، تحقيق: أحمد أمين وعبدالسلام هارون ، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩١م.
٦٤- شرح شافية ابن الحاجب: الرضي الاستراباذي، تحقيق: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ.
٦٥- شرح شافية ابن الحاجب : ركن الدين الاستراباذي، تحقيق: عبدالمقصود محمد عبدالمقصود ،مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٥ه.
٦٦- شرح شواهد المغني: السيوطي، علق عليه: أحمد ظافر كوجان، لجنة التراث العربي،دار مكتبة الحياة للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ١٩٦٦م.
٦٧- شرح قطر الندى وبل الصدى: ابن هشام الأنصاري، تحقيق : محمد محيى الدين عبد الحميد، بدون الدار والدولة، القاهرة، مصر، الطبعة الحادية عشرة، ١٣٨٣ه.
٦٨- شرح الكافية الشافية: ابن مالك، تحقيق: عبد المنعم هريدي، دار المأمون للتراث، مكة المكرمة، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ.
٦٩- شرح كافية ابن الحاجب: الرضي الأستراباذي، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة بن غازي، ليبيا، د.ت .
٧٠- شرح كتاب سيبويه: أبو سعيد السيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م.
٧١- شرح المفصل: ابن يعيش، قدم له: إميل بديع يعقوب دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م .
٧٢- شرح المقدمة المحسبة : ابن بابشاذ، تحقيق : خالد عبد الكريم ، المكتبة العصرية، الكويت، الطبعة الأولى، ١٩٨٤م.
٧٣- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ: ابن مالك، تحقيق: عدنان الدوري، مطبعة العاني وزارة الأوقاف بالجمهورية العراقية، العراق، الطبعة الأولى، ١٣٩٧ه.

٧٤- الشعر والشعراء: ابن قتيبة الدينوري، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار المعارف، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية، بدون تاريخ.
٧٥- الصاحبي في فقه اللغة العربية وسنن العرب في كلامها: ابن فارس، تحقيق: السيد أحمد صقر، مكتبة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، مصر، د.ت.
٧٦- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، الطبعة الرابعة، ١٤٠٧هـ.
٧٧- العين : الخليل بن أحمد، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، بيروت، لبنان، د.ت.
٧٨- الفاضل: المبرد، تحقيق: عبد العزيز الميمني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، د.ت.
٧٩- فرحة الأديب: ابن الأعرابي (الأسود الغندجاني)، تحقيق: محمد علي سلطاني، دار قتيبة للنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى، ١٩٨٠م.
٨٠- في اللهجات العربية: إبراهيم أنيس، مكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة، مصر، د.ت.
٨١- الكتاب: سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨ه.
٨٢- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: الزمخشري، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ.
٨٣- الكتّاش في فني النحو والصرف: أبو الفداء عماد الدين، تحقيق: رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ٢٠٠٠م.
٨٤- اللباب في علل الإعراب والبناء : أبو البقاء العكبري ، تحقيق: غازي مختار وعبد الإله نبهان ، دار الفكر المعاصر ، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.
٨٥- لسان العرب: جمال الدين ابن منظور، دار صادر ، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة ١٤١٣ه.
٨٦- اللهجات العربية في القراءات القرآنية : عبده الراجحي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، الطبعة الثانية، ١٩٩٦م.
٨٧- ما ينصرف وما لا ينصرف: الزجاج، تحقيق: هدى قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية، ١٩٩٤م.
٨٨- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: ابن جني،تحقيق: علي النجدي ناصف وآخرين، دار سزكين للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٩٨٦م.
٨٩- المسائل العسكريات: الفارسي، تحقيق: محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، الطبعة الأولى، بدون تاريخ.
٩٠- المساعد على تسهيل الفوائد: ابن عقيل، تحقيق: محمد كامل بركات، مركز البحث العلمي وإحياء التراث، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٩٨٤م.

٩١- معاني القرآن: الفراء ، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي ومحمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل شلبي ، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، بدون تاريخ.
٩٢- المعاني الكبير: ابن قتيبة الدينوري، بدون تحقيق، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٨٤م.
٩٣- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمة الله ، دار الفكر ، دمشق، سوريا، الطبعة السادسة، ١٩٨٥ه.
٩٤- المفصل في صنعة الإعراب: الزمخشري، تحقيق : د. علي بو ملحم دار ومكتبة الهلال، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.
٩٥- المفضليات: المفضل الضبي، تحقيق : أحمد محمد شاكر و عبد السلام محمد هارون ، دار المعارف، القاهرة، مصر، الطبعة السادسة، بدون تاريخ.
٩٦- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك): الشاطبي، تحقيق/ د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م.
٩٧- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرى»: بدر الدين العيني، تحقيق: علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٣١ه.
٩٨- المقتضب: أبو العباس المبرد، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمه ، دار إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، مصر، بدون رقم الطبعة، ١٣٩٩هـ.
٩٩- مقدمة ابن خلدون: عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، دار الجيل، بيروت، لبنان، د.ت.
١٠٠- المقرب: ابن عصفور، تحقيق: أحمد الجواري وعبدالله الجواري، بدون الدار والدولة، الطبعة الأولى، ١٣٩٢ه.
١٠١- المقصور والممدود: ابن ولاد المصري، تحقيق: بولس برونله، مطبعة ليدن، هولندا، الطبعة الأولى، ١٩٠٠م.
١٠٢- الممتع في التصريف: ابن عصفور، تحقيق: فخر الدين قباوه، مكتبة، دار المعرفة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.
١٠٣- المنتخب من غريب كلام العرب: أبو الحسن كراع النمل ، تحقيق: محمد أحمد العمري ، جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٠٩ه.
١٠٤- المنصف في شرح كتاب التصريف للمازني: ابن جني ، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين، دار إحياء التراث القديم، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ١٩٥٤م.
١٠٥- النشر في القراءات العشر: ابن الجزري، تحقيق: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د.ت.

١٠٦- النوادر في اللغة: أبو زيد الأنصاري، تحقيق: محمد عبد القادر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ١٩٨٠م.
١٠٧- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: السيوطي، تحقيق: عبدالسلام هارون وعبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٩٨٧م.
١٠٨- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: ابن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٧٨م.
١٠٩- وقعة صفين: نصر بن مزاحم المنقري، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، المؤسسة العربية الحديثة للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية، ١٣٨٢هـ.

الهوامش

(١)انظر: أسرار العربية ٥٥، وتوجيه اللمع ٧٩، وشرح المفصل ١٦٣/١.
(٢)انظر: توجيه اللمع ٧٩ ، وتمهيد القواعد ٣٧٣/١
(٣)انظر: توجيه اللمع ٨٠
(٤)الكتاب: ٣٨٦/٣، وانظر: الكتاب أيضا في ٣٨٧/٣، و٥٣٦/٣.
(٥)المقصور والممدود ٣
(٦)دقائق التصريف ٢٥٢
(٧)انظر: السابق ٨٠
(٨)شرح المقدمة المحسبة ١١٣/١
(٩)انظر: دقائق التصريف ٣١٧، وأسرار العربية ٥٥
(١٠)انظر: دقائق التصريف ٣١٧، وأسرار العربية ٥٥، واللباب في علل البناء والإعراب ٨٣/١.
(١١)انظر: المقدمة المحسبة ١١٣، واللباب ٢٠٤/٢، وتوجيه اللمع ٨٠.
(١٢)انظر: الإيضاح في علل النحو ١٠٥
(١٣)الكتاب ١٨٣/٤
(١٤)توجيه اللمع ٨٢
(١٥)شرح شافية ابن الحاجب ٥٤٨/١
(١٦)المقاصد الشافية ٢٧/٨
(١٧)انظر: الكتاب ١٨٣/٤، والتبيين ١٨٤، وتوجيه اللمع ٨٢.
(١٨)الكتاب ١٨٣/٤
(١٩)انظر: الكتاب ١٨٣/٤، وتوجيه اللمع ٨٢، وشرح المفصل ٢٢١/٥
(٢٠)السبعة في القراءات ٣٦٠
(٢١)التيسير في القراءات السبع ٩٤
(٢٢)انظر:وفيات الأعيان ٣٦٩/٣
(٢٣)الكتاب ١٨٣/٤
(٢٤)شرح المفصل ٢٢١/٥
(٢٥)الكتاب ١٨٣/٤
(٢٦)الكتاب ١٨٣/٤
(٢٧)السابق ١٨٤/٤-١٨٥
(٢٨)أسرار العربية ٥٦
(٢٩)السبعة في القراءات ١٩٧
(٣٠) السابق ٦١٧
(٣١)السابق ٤٠٣
(٣٢)الكتاب ١٨٣/٤
(٣٣)الأصول ٣٧٥/٢

(٣٤)شرح السيرافي ٥٥/٥
(٣٥)شرح المفصل ٢٢١/٥
(٣٦)الارتشاف ٨٠٦/٢
(٣٧)انظر: البديع في علم العربية ٤٠١/١، وشرح الرضي ٣٥٠/١، وتمهيد القواعد ١٨٤/٤.
(٣٨)الكتاب ١٨٤/٤
(٣٩)انظر: الانتصار لابن ولاد،٢٥٣ ، والارتشاف ٨٠٦/٢، والمقاصد الشافية ٨٠٦/٢،.
(٤٠)الانتصار ٢٥٣
(٤١)علق الأستاذ هارون على (رأيت) قائلا: "هكذا في جميع النسخ، والوجه (أريت)
(٤٢)الكتاب ١٨٤/٤
(٤٣)المفصل ٤٧٧
(٤٤)انظر: شرح ابن الناظم ٥٧٤، والارتشاف ٨٠٣/٢.
(٤٥)توضيح المقاصد ١٤٧٤/٣
(٤٦)الكتاب ٢٦٢/٢
(٤٧)انظر: شرح التسهيل ٤٢٥/٣
(٤٨)المساعد ٥٥٥/٢
(٤٩)الكتاب ٣١٠/٣
(٥٠)انظر: الكتاب ٣١٠/٣، والمقتضب ١٤٣/١ ، وما ينصرف ١١٢، وأمالي الزجاجي٥٩٧/٢ ، وشرح الرضي ٥٨/١.
(٥١)شرح السيرافي ٧٥/٤
(٥٢)الارتشاف ٨٨٩/٢
(٥٣)التعليقة على كتاب سيبويه ١٢٠/٣
(٥٤)البيت من الطويل، وهو للفرزدق في الكتاب ٣/ ٤١٣، ٣١٥، والمقتضب ١/ ١٤٣، وما ينصرف وما لا ينصرف ص١١٤، وشرح أبيات سيبويه٢/ ٣١١، وشرح المفصل ١/ ٦٤، ، ولسان العرب ١٥/ ٤٧ (عرا)، ٤٠٩ (ولي)، والمقاصد النحوية ٤/ ٣٧٥، وشرح التصريح ٢/ ٢٢٩، وخزانة الأدب ١/ ٢٣٥ ـ ٢٣٩/٥، ١٤٥، وليس في ديوانه.
(٥٥)شرح المفصل ١٨١/١
(٥٦)الارتشاف ٨٩٠/٢
(٥٧)المساعد ٣١/٣
(٥٨)الكتاب ٣١٢/٣
(٥٩)أمالي ابن الحاجب ٥٩٧/٢
(٦٠)السابق ٥٩٨/٢
(٦١)شرح الرضي ١٥٤/١
(٦٢)السابق ١٥٢/١
(٦٣)الرجز بلا نسبة في الكتاب ٣/ ٣١٥، وكتاب العين ٥/ ٢١٢، والمقتضب ١/ ١٤٢، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ١١٤، وتهذيب اللغة ٩/ ٢٩٧، والمنصف ٢/ ٧٨، ٧٩، ٣/ ٦٧، والخصائص ١/ ٦، والممتع في التصريف ٢/ ٥٥٧، وأوضح المسالك ٤/ ١٣٩، ولسان العرب ١٥/ ٩٤ (علا)، ١٥/ ٢٠٠ (قلا)، وشرح الأشموني ٢/ ٥٤١.
(٦٤)أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١٣٩/٤
(٦٥)التعليقة على كتاب سيبويه ١٢١/٣
(٦٦) الكتاب ١٨٣/٤
(٦٧)البيت من الطويل، وهو لتميم بن مقبل في ملحق ديوان ص ٣٦٢، وأساس البلاغة ص ٣١٩ (عين)، ولذي الرمة في ملحق ديوانه ص ١٨٦٢، ولسان العرب ١٣/ ٢٩٨ (عون)، ولعمارة في شرح المفصل ٥/ ١٥١، والمحتسب ١/ ١٣٤، ٢/ ٢٣٦، وللفرزدق في المقاصد النحوية ٤/ ٥٣٨، وبلا نسبة في الكتاب ٣/ ٣٤١.
(٦٨) الكتاب ٣٤١/٣
(٦٩) الأصول ٦٦/٣
(٧٠)المفصل ٢٦١

(٧١)الكناش ٣٦٩/١
(٧٢)انظر: أسرار العربية ٣٢٣ ، وشرح المفصل٤٥٤/٣ .
(٧٣)المقاصد الشافية ٤٦٢/٧
(٧٤)الارتشاف ٦٠٥/٢
(٧٥)انظر: الكتاب ٣٥٦/٣ ، والأصول ٩١/٢ ، والمقاصد النحوية ١٨٢٨/٤
(٧٦)البيت من الكامل، وهو لابن ميّادة في ديوانه ص ٩١،، وشرح أبيات سيبويه ٢٦٠/٢، ولسان العرب ١٣/ ٨٠، ٨١ (ثمن)، وخزانة الأدب ١/ ١٦، وبلا نسبة في: الكتاب ٣/ ٢٣١، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٤٧، وسر صناعة الإعراب ص ١٦٤، وشرح الكافية الشافية ١٥٠٨.
(٧٧)شرح السيرافي ٤٩٧/٣
(٧٨)المقاصد النحوية ١٨٢٩/٤
(٧٩)الصحاح ٢٠٨٨/٥
(٨٠)البديع في علم العربية ٢٧٤/٢
(٨١)توضيح المقاصد ١٢٠٢/٣
(٨٢)الرجز بلا نسبة في تهذيب اللغة ١٥/ ٧٨، وشرح الرضي ٢٩٩/٣، ولسان العرب ٤/ ١٠٣ (ثغر)، ١٣/ ٨١ (ثمن)، والتذييل والتكميل ٣٢٨/٩ وشرح التصريح ٢/ ٤٥٩، وتاج العروس ١٠/ ٣٢٢ (ثغر)، (ثمن).
(٨٣)انظر:الكشاف٢/ ١٠٤، والبحر المحيط ٢٤٣/٤.
(٨٤)انظر: الكشاف ٤٤٦/٤، والبحر المحيط ١٤٥/٨، والإتحاف ٥٢٧.
(٨٥) شرح التسهيل ٤٠٣/٢
(٨٦) تهذيب اللغة ٧٨/١٥
(٨٧) درة الغواص في أوهام الخواص ١٤٤
(٨٨)البديع في علم العربية ٢٩١/٢
(٨٩) خزانة الأدب ٣٤١/٧
(٩٠)الكتاب ٣٣٧/٣-٣٣٨
(٩١)انظر: الكتاب ٦٠٩/٣، وشرح السيرافي ٧٤/٤، والمقاصد الشافية ١٩٧/٧.
(٩٢)تمهيد القواعد ٤٨١٩/٩
(٩٣)البيت من الطويل، وهو لأبي خراش الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٣/ ١٢١٩، والمعاني الكبير ص ٧٣٠، وبلا نسبة في الخصائص ١/ ٢٥٨، والمنصف ٢/ ٨١، والممتع في التصريف ٢/ ٥٥٦، والرواية في شرح أشعار الهذليين بنصب (مصغيَ) على الحال، يقول السكري: "نصب (مصغيَ) على الحال"
(٩٤)البيت من الكامل، وهو للمسيب بن علس في المفضليات ٦٣ برواية(يرمي بهن دواليَ) بالنصب، ولا شاهد في هذه الرواية، وهو بلا نسبة في البديع ٢١/١، والتذييل /٢١٢، والارتشاف ٢٣٨٨/٥ .
(٩٥)من البسيط، وصدره:(قد كاد يذهب بالدنيا ولذتها)، وهو مجهول القائل في: فرحة الأديب ١٢٩، وشرح شافية ابن الحاجب ٤٠٢/٤.
(٩٦)البيت من الطويل، وهو لجرير في ديوانه ص ١٤٠، والكتاب ٣/ ٣١٤ ، ونوادر أبي زيد ص ٢٠٣ ، والمقتضب ٣/ ٣٥٤، والخصائص ٣/ ١٥٩ ١٠/ ١٠١، والمنصف ٢/ ١١٤، والممتع في التصريف ٢/ ٥٥٦، والمقاصد النحوية ١/ ٢٢٧، ولكن الرواية في الديوان:(غَيْرَ مَا صِبًا) ، ولا شاهد فيها.
(٩٧)البيت من المنسرح، وهو لعبيد الله بن قيس الرقيّات في ديوانه ص ٣، والكتاب ٣/ ، ٣١٤ ، والمقتضب ١/ ١٤٢، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥٦٩، والأزهية ص ٢٠٩، ولسان العرب ١٥/ ١٣٨ (غنا)، وشرح شواهد المغني ٦٢٠/٢، وبلا نسبة في والمقتضب ٣/ ٣٥٤ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ١١٥، والمحتسب ١/ ١١١، والمنصف ٢/ ٦٧، ٨١، ورصف المباني ص ٢٧٠، ومغني اللبيب ص ٢٤٣، ، وفي هذا البيت روايات لا شاهد فيها، يقول البغدادي شرح أبيات مغني اللبيب ٣٨٧/٤:" وَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ النَّحَّاسُ فِي شَرْحِ شَوَاهِدِ سِيْبَوَيْهِ: قَالَ أَبُو الحَسَنِ، قَالَ أَبُو العَبَّاسِ، وَهَذَا البَيْتُ مُغَيَّرٌ، وَالرِّوَايَةُ:
لا بَارَكَ اللهُ فِي الغَوَانِي أَمَا يُصْبِحْنَ"
(٩٨)البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في شرح السيرافي ٢٠١/١، والمسائل العسكريات ١٢٤، وشرح المفصل ٤٨٤/٥، والتذييل والتكميل ١/ ٢١١، وهو بيت مجهول مفرد، يقول البغدادي في الخزانة ٣٤٣/٨ :" والبيت مع كثرة تداوله في كتب النحو واللغة لم أقف على قائله . والله أعلم"
(٩٩)الإيضاح في علل النحو ١٠٥

(١٠٠)شرح المفصل ٤٨٧/٥
(١٠١)شرح التسهيل ٥٦/١، وانظر: وتمهيد القواعد ٢٩٧/١.
(١٠٢)البيت من البسيط، وهو للحطيئة في ديوانه ص ٢٨٠،وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣١٩، ولبعض السعديين في الكتاب ٣/ ٣٠٦ ، وبلا نسبة في أمالي ابن الشجري ٢١/٢،وشرح المفصل ٤٨١/٥، والكناش ٢٨٩/٢.
(١٠٣)البيت من الوافر، وهو لبشر بن أبي خازم في ديوانه ص١٤٢، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص٢٩٤، ولأبي حيّة النميري في لسان العرب ١٥/ ١٩٥ (قفا)، وبلا نسبة في المقتضب ٤/ ٢، والخصائص ٢/ ٢٦٨،والصاحبي في فقه اللغة ص٣٥، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص٩٧٠،وتخليص الشواهد ص٢٩٩ .
(١٠٤)البيت من الطويل، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص٣١ ، وشرح التسهيل ٥٧/١، والمقاصد الشافية ٢٣١/٢، وروي في شرح ديوان الحماسة ٣٨/١ برواية: (مطيع العوالي)، ولا شاهد على هذه الرواية.
(١٠٥)الرجز لرؤبة في ديوانه ص ١٠٦، والكتاب ٣/ ٣٠٦ ، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٩٢، وتهذيب اللغة ٣/ ٣٨١، ٥/ ١٧٠. ، والمحتسب ١/ ١٢٦، ٢٩٠، والمنصف ٢/ ١١٤ .
(١٠٦)الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٧٩، وبلا نسبة في الخصائص ١/ ٣٠٦، والمحتسب ١/ ١٢٦، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٢٩٤، ٩٧٠، ١٠٣٢، وشرح شافية ابن الحاجب ٣/ ١٨٤، ، ولسان العرب ١٠/ ٣٢١ (قرق)، ١٣/ ٨١ (ثمن).
(١٠٧)البيت من الطويل، وهو للمجنون في ديوانه ص ٢٣٣، وشرح شواهد المغنى ٢/ ٦٩٨، وخزانة الأدب ١٠/ ٤٨٤، وبلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب ١/ ١٧٧، ٣/ ١٨٣، وشرح المفصل ٤/ ٦١، ومغنى اللبيب ١/ ٢٨٣، وهمع الهوامع ١/ ١٨٢، وهو برواية: (ولو كان واش) في: الشعر والشعراء ٥٧٢ ، والأغاني ٦٤/٢، ، ولا شاهد على هذه الرواية.
(١٠٨)البيت من الوافر، وهو لمضرس بن ربعي في شرح أبيات سيبويه ١/ ٦٢، ولسان العرب ١٣/ ٨١ (ثمن)، ١٥/ ٤٢٠ (يدي)، وله أو ليزيد ابن الطثرية في لسان العرب ٥/ ٣٢٠ (جزز)، والمقاصد النحوية ٢١٢٥/٤ ، وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٩٨، وبلا نسبة في: الكتاب ١/ ٢٧، وجمهرة اللغة ص ٥١٢ ، والخصائص ٢/ ٢٦٩، وسر صناعة الإعراب ص ٥١٩، ٧٧٢، ٤/ ١٩٠، والمنصف ٢/ ٧٣، ومغني اللبيب ١/ ٢٢٥.
(١٠٩)البيت من الكامل، وهو لخفاف بن ندبة في، والكتاب ١/ ٢٧، والإنصاف ٢/ ٥٤٦، ولسان العرب ٥/ ٣١٦ (تيز)، ١٥/ ٤٢٠ (يدي)، وشرح شواهد المغني ١/ ٣٢٤، وبلا نسبة في شرح أبيات سيبويه ١/ ٤١٦، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٧٧٢.
(١١٠)البيت من الوافر، وهو لقيس بن زهير في الأغاني ١٧/ ١٣١، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٤٠ ،شرح شواهد المغني ص ٣٢٨، ٨٠٨؛ وبلا نسبة في الأصول في النحو ٤٤٣/٣، والإنصاف ٣٠/١، واللباب ١٠٩/٢، والمفصل ٥٣٨، وشرح التسهيل ١/ ٥٦ .
(١١١) التنبيه على حدوث التصحيف ١٥٣